نظام الاعارة
والتأجير

لفؤاد محمد شبل

عرّف الرئيس روزفلت الاعارة والتأجير بأنهُ نظام خاص لتزويد الدول التي يُعدُّ الدفاع عنها ضد أعدائها من دول المحور ضروريًا للدفاع عن كيان الولايات المتحدة . ولما حدث الاعتداء الياباني على ميناء بيرل نشأت المساعدة المتبادلة أو ما يمكن تسميته « الاعارة والتأجير العكسي » أي المساعدة التي تبذلها الامم الأخرى لقوات الولايات المتحدة في الاراضي الأجنبية . وهكذا غدا نظام الاعارة والتأجير وسيلة لتعبئة موارد الأمم المتحدة لمجهود الحرب المشترك ، وعدة للسير بها نحو الغاية المنشودة

ويسعى نظام الاعارة والتأجير الى اقامة أساس محكم للسير بالحرب واجتناب الاخطاء المالية التي ارتكبت في الحرب الماضية والتي ساهمت بنصيب عظيم في القلقل السياسي والاقتصادي الذي كان سمة الفترة بين الحربين . ومن ثم قررت المادة السابعة من الاتفاقات الاساسية للاعارة والتأجير « ان شروط التسوية لن تكون عبئاً على التبادل بين الدولتين ولكن لاجتناء ثمار العلاقات الاقتصادية المتبادلة وتحسين حال العلاقات الاقتصادية الدولية بوجه عام »

١ — تطور نظام الاعارة والتأجير

أقر الكونجرس قانون الاعارة والتأجير في ١١ مارس سنة ١٩٤١ أي قبل دخول اميركا الحرب بتسعة أشهر تقريباً وكان العامل الأول لاقراره تخفيف الضغط عن ميزان المدفوعات البريطاني . فقد لبثت بريطانيا العظمى تحارب عاماً ونصف عام ، منها تسعة أشهر قاتلت فرنسا بجوار فيها بمفردها ، ولكن لم تكف صادراتها من السلع والذهب وسيولتها من الاوراق المالية الخارجية لتمويل حركة وارداتها المتزايدة من المواد الضرورية وسط الأطعمة . فلجأت الى جميع الاوراق المقومة بالدولار والذهب والأوراق المالية الأجنبية من أشياء الأمم ضرورية لاستخدامها لوفاء بمشترياتها . على ان المشتريات البريطانية كانت جسيمة ان حد أضعف كثيراً الاحتياطي البريطاني من الذهب والأوراق المالية المقومة بالدولار ، فلم

تتوافر والحالة هذه الأموال الحرة لمواصلة عملية الشراء والتوسع فيها لمواجهة الاحتياجات الحربية المتزايدة . فكانت الغاية من قانون الاعارة والتأجير حلّ هذه المشكلة بتيسير حصول بريطانيا والدول المهددة على السلع التي تستخدم لأغراض الحرب

وصممت الولايات المتحدة نظام الاعارة والتأجير عقب دخولها الحرب مباشرة . وبادلت بريطانيا العظمى وغيرها من الدول المساعدة . فحصلت منها على مقدار كبير من المدافع المضادة للطائرات ولقيت قواتها ما تحتاجه من معاونة ومساعدة وما يلزمها من سلع وخدمات . بيد أنه رغماً عن مشتريات الولايات المتحدة من بلاد الامم المتحدة وما تجده قواتها فيها من مساعدة بمقتضى الاعارة والتأجير « أي دون أن تدفع مقابلها نقداً في معظم الاحيان » فانها مدينة إلى الامم المتحدة بمبالغ طائلة

وتظهر التقارير المقدمة للكونجرس ، مدى تعبئة الموارد الاقتصادية للأمم المتحدة . فجاء في التقرير الخامس الصادر في يونيه سنة ١٩٤١ مثلاً إن جانباً من تموين القوات الأمريكية في الاراضي الاسترالية والبريطانية بالأطعمة والعتاد والملبس والمأوى هو من الامداد والأسلحة البريطانية والاسترالية . وقد أمد حلفاؤنا مصانع ذخيرتنا بآلات خاصة ، وساعدتنا المدافع البريطانية المضادة للطائرات على حماية قواعدنا الجوية ، والخبرة البريطانية على تعيين مواقع طائرات العدو » وذكر التقرير السادس الصادر في سبتمبر ١٩٤٢ « يتلقى رجال الجنرال مالك آرثر بمقتضى الاعارة والتأجير المتبادل ، الامداد والملابس والطعام والمأوى من الاستراليين كذلك تتلقى قوات الولايات المتحدة المساعدة من نيوزيلندا ، ويعدنا الفرنسيون المحاربون في افريقيا الاستوائية وكاليدونيا الجديدة بالعتاد والتسهيلات والخدمات . وتتلقى في بريطانيا العظمى مقداراً هائلاً من الامداد والتموين ومُنحت قواتنا معسكرات ومخازن ومطارات وفي شهر يوليه وحده كان هناك ربع مليون عامل بريطاني يشتغلون لحساب الجيش الاميركي »

وتجلت فكرة تنظيم الموارد في الاتفاق الخطير الذي عقد بين بريطانيا والولايات المتحدة في ٢٣ فبراير ١٩٤٢ ، وعقدت اتفاقات مماثلة بين الولايات المتحدة وجميع الأمم المتحالفة . وبذلك تمّ انشاء شبكة كاملة من الاتفاقات الاقتصادية والمالية بين جميع الأمم المتحدة المتحالفة

٢ - عمليات الاعارة والتأجير

أباح الكونجرس للرئيس بمقتضى قانون الاعارة والتأجير في ١١ مارس ١٩٤١ شحن سلع لأغراض الدفاع لا تجاوز قيمتها ١٣٠٠ مليون دولار . ثم اعتمد الكونجرس في ٢٧

مارس ١٩٤١ مبلغ ٧٠٠٠ مليون دولار لتنفيذ نظام الاعارة والتأجير. وتزايدت الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض في ٢٨ اكتوبر ١٩٤١ اثر الكونجرس مبلغاً اضافياً قدره ٥٩٨٥ مليون دولار، وفي ٥ مارس ١٩٤٢ اعتمد مبلغ ٥٤٢٥ مليون دولار لتمويل عمليات الاعارة والتأجير غير المتعلقة بالمسائل الحربية كالاطعمة والمواد الاولية التي تستخدم في صناعات الاسلحة. أما العتاد الحربي فقد أخذت المبالغ اللازمة له من الاعتمادات المخصصة للجيش والبحرية واللجنة البحرية مباشرة. وقد بلغت هذه الاعتمادات حتى أول سبتمبر ١٩٤٢ — ٤٤٥٣٥ مليون دولار. وبذلك بلغت المبالغ المخصصة لنظام الاعارة والتأجير رقماً هائلاً قدره ٦٢٩٤٥ مليون دولار. بيد ان المبالغ التي انفقت فعلاً حتى هذا التاريخ بلغت ٦٤٨٩ مليون دولار وقد زاد معدل الانفاق الشهري زيادة عظيمة منذ منتصف عام ١٩٤٢ فأصبح يعادل ثمانية بلايين دولار سنوياً

ويشير التقرير السادس عن عمليات الاعارة والتأجير الى توزيعها الجغرافي حتى ١١ سبتمبر ١٩٤٢ بقوله: « صدّرت سلع الاعارة والتأجير الى بريطانيا أول الامر لمساعدتها في معركتها، ولما اتسع أفق الحرب أرسلت المعونة إفريقيا والشرق الاوسط واستراليا والصين والى روسيا — منذ اكتوبر ١٩٤١ — ». ثم ذكر التقرير أن ٣٥ ٪ من صادرات الاعارة والتأجير تذهب الى بريطانيا و ٣٥ ٪ منها الى روسيا و ٣٠ ٪ الى الشرق الاوسط واستراليا والمناطق الاخرى وثمة الآن خمس وثلاثون أمة تتمتع بمزايا الاعارة والتأجير

وتبلغ قيمة البضائع التي صُدّرت بموجب الاعارة والتأجير ٣٦٧٣ مليون دولار خلال المدة من مارس ١٩٤١ الى مايو ١٩٤٢ ونسبة المنتجات الزراعية والصناعية فيها ٤٣ ٪ وتتكون غالباً من القمح ومنتجات الألبان والتبغ والطعام والنفط ومشتقاته والعدد والآلات والصلب والمعادن الاخرى. وقد بلغت حمولة المنتجات الزراعية الموسوقة على أساس الاعارة والتأجير في غضون هذه الفترة ٢٫٣ مليون طن قيمتها ٧٠١ مليون دولار

٣ — تأثير الاعارة والتأجير في التجارة الدولية

تقدر المبالغ التي وضعها الكونجرس تحت تصرف الرئيس لعمليات الاعارة والتأجير بنحو بليون دولار. وهذه أربعة أخماس هذا المقدار عتاداً حربياً ومواد أولية وغذائية وسلعاً مصنوعة ويمثل الخمس الباقي خدمات كالشحن والنقل واصلاح السفن وتسهيلات الشحن والتفريغ

وبلغت صادرات الولايات المتحدة لهذا الغرض ٢٠ ٪ من مجموع صادراتها في السنة الاولى للاعارة والتأجير. ثم أخذت النسبة تتضاءل بزيادة السرعة فوصلت في الستة الاشهر

التالية ٦٠ ٪ منها ، وما زالت في زيادة مطردة . وبلغ المعدل السنوي للسلع المصدرة ٨ بلايين دولار في اغسطس ١٩٤٢ ووصل هذا المعدل الى ١١ بليون دولار في شهر اكتوبر ، ولا تشمل هذه الأرقام المهمات المصدرة للقوات الامريكية في الخارج . وفي نفس الوقت تقلصت التجارة الدولية العادية قيمة ومقداراً . ومن ثم يمكننا أن نقرر أن الاعارة والتأجير — وهو نظام وقتي رُسم لمواجهة الاحتياجات الحربية — قد بسط ظله على التجارة الدولية وأخذ مكان النظام التجاري الدولي المعتاد

واذا ما تقصينا حالة التجارة الدولية في الدول المتحالفة في الوقت الحاضر وجدنا ان نظام الاعارة والتأجير غدا قطب الرحى فيها . وفتحت عمليات الاعارة والتأجير آفاقاً وأسواقاً جديدة للتجارة والصناعة الامريكيتين ، كما ان استعانة الحلفاء بانتاج افريقيا وأميركا الجنوبية من المواد الأولية ونهوض الصناعة في بلاد كالهند ومصر واستراليا وجنوب افريقيا سيحدثان انقلاباً عظيماً في الخطوط التجارية المعروفة قبل الحرب . وقد أحدثت عمليات الاعارة والتأجير مشاكل مالية واقتصادية خطيرة لبعض الأقطار فنيوزيلندا مثلاً ، إذ تعد القوات الامريكية بالطعام والعتاد بمقتضى الاعارة والتأجير ، تفقد نقداً استرلينياً تحصل عليه بتصديرها هذه المؤن الى انجلترا (والى كيتلة الاسترليني بصفة عامة) ، كما يعتاد المستهلكون الانجليز احلال السلع الامريكية المستوردة بمقتضى الاعارة والتأجير محل السلع التي كانت تستورد من نيوزيلندا في العادة . وهذا يفقدها السوق البريطانية ويحرمها بالتالي وسائل دفع وارداتها

وتتسم الحروب الحديثة بما تحدثه من انقلاب هائل في طرائق الانتاج وفي التخصص الاقتصادي الدولي ، وأبرز مثال عندنا في هذا الشأن نجاح الكيميائيين الالمان خلال الحرب الماضية في النهوض بصناعة النترات فأصبحت شيلي بغربة قاصمة في رخائها الاقتصادي . وقد يكون لصناعة المطاط أثر أبلغ وأقوى في رهبة الاقطار المصدرة للمطاط الطبيعي في المستقبل ، ويقال مثل ذلك عن كثير من صناعات الاعراض التي استحدثتها هذه الحرب . كذلك تغيرت التكاليف النسبية لانتاج كثير من السلع ، والشاهد في أقطار كاستراليا والهند والبرازيل وكندا وجنوب افريقيا ومصر وغيرها نهضة صناعية عظيمة . وقد عمدت بريطانيا الى ترقية زراعتها . ولقد أحدث التازي انقلاباً عظيماً في نظام التخصص الزراعي في أوربا كما يتفق مع خطتهم في الاستكفاء الاقتصادي ، وعزز هذا الانقلاب [illegible] خطيرة باستحداثهم الفاقات الشراء و [illegible] الاستيراد [illegible] ولا مرية في أن الانقلاب الاقتصادي الذي استحدثته ألمانيا في أوربا من شأنه أن يضاعف

ارتباك الاحوال الاقتصادية العالمية بعد أن تضع الحرب أوزارها ، ولا سيما وقد اتفق هذا مع اشراف الحكومات في جميع أنحاء العالم على شؤون النقد والاستبدال الدولي والتحكم في التجارة الدولية الى أبعد مدى

٤ — تسوية التزامات الاعارة والتأجير

سددت نقداً أثمان مقادير ضئيلة من سلع وخدمات الاعارة والتأجير ، وتركت تسوية الجانب الاعظم من الالتزامات المالية للمستقبل . ولقد ذكر الرئيس روزفلت في اجتماع صحافي في ١٧ ديسمبر ١٩٤٠ موضحاً اقتراحه لفكرة الاعارة والتأجير فقال «ان ما أبغي الوصول اليه هو التخلص من رمز الدولار فيجب أن لا يكون هناك دين مالي بل الأداء النوعي » وأشارت التقارير المتعاقبة التي قدمها الرئيس للكونجرس الى الوسائل المتاحة للتسوية . فرسم تقرير مارس ١٩٤٢ ثلاثة خطوط أساسية للتسوية مع بريطانيا العظمى ، الأول « المساهمة الحربية في السلامة الامريكية التي تتمثل في مواصلة بريطانيا القتال ضد المحور » والثاني « زيادة تدفق المساعدة المتبادلة » والثالث « التفاهم مع بريطانيا وحلفائها على شكل السياسة التجارية والمالية المستقبلة » . واختتم تقرير ديسمبر ١٩٤٢ بالعبارات التالية « لا يمكن قياس التكاليف الحقيقية للحرب ولا يمكن مقارنتها ولا دفعها بالنقد ، فيجب أن تسدد بطريقة تمكنها من خدمة أغراض السلم الطويل الأجل والرفاهية الاقتصادية المتبادلة . واذا ما كرّس كل قطر نفسي النسبة — تقريباً — من انتاجه الاهلي للحرب فان العبء المالي لها يتوزّع بالتساوي على الأمم المتحدة تبعاً لقدرتها على الدفع ، وانه وان كانت الأمم الغنية منها أقدر على الاشتراك بنصيب أوفى إلا أن عبء الحرب سيكون متساوياً — نسبياً — عندها كلها ، ومثل هذا التوزيع لتكاليف الحرب المالية معناه انه لا تعفى أية أمة من تعهود حلفائها الحربي ، وستقع الأعباء النقدية للحرب طبقاً لمبدأ المساواة في التضحية كما هي في الجهد »

بيد انه ثمة ظاهرتان قد تتمخض عنهما صعوبات سياسية عميقة الأثر وهي الاعتقاد السائد في الولايات المتحدة بأن عليها ان تسترد ما قدمته من مساعدة وفقاً للاعارة والتأجير ، ومسألة اختيار هذا النظام منها أسدتها الولايات المتحدة للأقطار الأخرى

فقبل بداية سنة ١٩٤٣ عرض ممثلو حكومات موضوع الاعارة والتأجير للاستفتاء العام فتبين منه أن رأي الأمة لا يدري لصحابها مساهمة الاعارة والتأجير وقرر ٥٠ في المائة من الأصوات ان الحلفاء مما تصدرته لهم وفقاً للاعارة والتأجير من سلع

وخدمات . بيد انه تبين من نتيجة الاستفتاء أن ٢٩ في المائة من الأصوات تعتقد بأن الدول المتحالفة ستسدد فعلاً ما أخذته من اميركا في حين يرى ٥٨ في المائة أن اميركا لن تحصل على شيء منهُ . وهذه النتائج تعزز استفتاء اجراه مركز ابحاث الرأي الاهلي بجامعة دنفر في يوليه سنة ١٩٤٢ واسفر عن أن ٣٥ في المائة من الأصوات المشتركة ترى وجوب مساعدة بريطانيا أثمان ما تحصل عليه من سلع وخدمات الاعارة والتأجير من الولايات المتحدة ، في حين أن ٤٣ في المائة من الاصوات ترغب في الوفاء بقسط من المساعدة التي تلقتها بريطانيا . ولم يصوت سوى ٨ في المائة في صف التجاوز عن الوفاء . ولا شك ان لنتائج هذه الاستفتاءات معنى سياسيًا عظيماً إذ ترى نسبة صغيرة من السكان ضرورة تنازل الولايات المتحدة عما أسدته من مساعدة على أساس الاعارة والتأجير. وتؤمن اكثرية الاصوات بوجوب وفاء الحلفاء بما عليهم للولايات المتحدة . وتظهر الاستفتاءات ان جانباً كبيراً من الجمهور الاميركي يعتقد بأن اميركا لن تحصل على ما اصدرته من سلع وخدمات مع اعتقاده بضرورة ذلك

ويكمن في ثنايا تسوية الاعارة والتأجير خطرٌ سياسي آخر كبير فقد قصدت الولايات المتحدة من نظام الاعارة والتأجير مساعدة حلفائها قبل أي شيء آخر ومصداقاً لهذا يذكر التقرير الخامس المقدم للكونجرس عن عمليات الاعارة والتأجير أن «التحويلات التي تتم وفقاً لقانون الاعارة والتأجير هي مساهمة واشتراك مادي في تعبئة مشتركة للحرب» بيد أن هذه المساعدات ما زالت تقيد في السجلات أنها مساعدة أرسلت من الولايات المتحدة للدول المتحالفة . وتحتفظ ادارة مكتب الاعارة والتأجير بحسابات تفصيلية لمقادير وقيم السلع والخدمات المصدرة للحلفاء والمصدرة منهم لها ، والفرق بين الرقم الذي يمثل المساعدة الاميركية (سلعاً وخدمات) والمساعدة التي تبذلها الأمة المالية يعد دليلاً على الدولة التي أعطت أقل للدولة التي أعطت اكثر . ومن المسلم به قطعاً ان الولايات المتحدة ستعدو بعد الحرب ولها دين جسيم على حلفائها . ومهما يكن من امر الوفاء فان ديون اميركا على حلفائها ستكون في منزلة دليل على سخاء الولايات المتحدة واشارة لما تنظره من حلفائها من الزايا مقابل ما جنده من الاعارة والتأجير سواء أسياسة كانت هذه الزايا أم عينية

ويعترض كثير من المفكرين وخاصة في بلاد الحلفاء بأن للنصر أهمية حيوية لجميع الأمم المتحدة وما تؤديه دولة منها من واجبات هو عون لبقيتها لادراك هذا الهدف ، ولا يمكن قياس حصص دولة من الوسائل المادية ، ولا مناص من أن تكابد احداها خسارة في الأرواح أفدح من غيرها فكيف يمكن تقرير هذه النسبة بالنسبة لما عداها الاخرى من عناد أعظم

ومواد أولية ؟ ولقد قرر المستر Stettinius مدير الاعارة والتأجير الى عهد قريب « ان ما تفعله الامم المتحدة الاخرى لهزم المحور واضح بانهُ مساهمة حيوية في الدفاع عن كيان الولايات المتحدة وتلك فائدة لا يمكن ان تقاس بالارقام . وليس ثمة معيار للقيم يمكن ان تقاس بواسطته حياة الف روسي مثلاً وتقارن هذه الخسارة بفقد الف طائرة قتال »

٥ — التقدم الاقتصادي العالمي ونظام الاعارة والتأجير بعد الحرب

رأينا كيف تطور نظام الاعارة والتأجير الى نظام محكم للمساعدة المتبادلة وغدا مظهراً للتبئة المشتركة لموارد الامم المتحدة ، واتسع أفقه وعظمت عملياته حتى حجبت التجارة الدولية وضمرت أعمالها . وكان لامتاص من تضخم مساعدات الولايات المتحدة بحسابها أعظم دول العالم انتاجاً وأوفرها غلة . وقد أدى احلال المقايضة في السلع والخدمات محل التجارة الدولية الى اضعاف وقلقلة السبل والوسائل التقليدية للتجارة الدولية . وسيتطلب انهاض التجارة الدولية من عثرتها جهداً جباراً تبعاً للانقلاب الهائل الذي أخذ مجراه في التخصص الاقتصادي الدولي والتغييرات العميقة التي طرأت على نفقات انتاج الصناعات المختلفة . فضلاً عما استحدثته الحرب من صناعات جديدة واوجه طريفة للنشاط الاقتصادي

ولقد نشأ نظام الاعارة والتأجير لحل مشكلة حصول الامم المتحدة على السلع الاميركية دون التقيد بالدفع فهي لا تملك القدر الكافي من الدولارات لسداد أثمان ما تشتريه نقداً كما لا يمكنها أحوال الحرب والنقل من أدائها سلماً . وهذه الحالة ستظل امداً طويلاً بعد الحرب لاحتياج العالم الى السلع الاميركية للتعمير والانشاء . واذا كنا نلمس رغبة الرأي العام الاميركي في الوفاء بأثمان ما صدره الى الخارج على أساس الاعارة والتأجير في وقت الحرب فسيكون أشد رغبة في وفاء الامم الاخرى بأثمان ما تستورده من السلع في وقت السلام . وان اصرار اميركا على تقاضي أثمان صادراتها الى الامم المحتاجة اليها معناه إما تسرب النقد الحر اليها ، واما زيادة دين العالم لها ، واما السداد سلعاً ، وهذا متعذر امام الرسوم الجمركية العالية التي دأبت على صد المنتجات الاجنبية عن ولوج الاسواق الاميركية . ومهما يكن من أمر الخطط التي ترسم للاقتصاد العالمي بعد الحرب فانها ستتوقف الى أبعد مدى على استعداد الولايات المتحدة للقيام بوظيفة « دائن العالم » وعلى رضاها باستيراد سلع البلاد الاخرى وكذلك موافقتها على عقد القروض للدول المحتاجة

وهنا نلمح رأياً يجد تأييداً قوياً من كثيرين من المفكرين الاقتصاديين ، وينادي بأن تتزعم الولايات المتحدة أعمال الترفيه الانسانية وقيادة الانعاش الاقتصادي بعد الحرب على

أساس شكل من الاعارة والتأجير . وهذا الرأي يجد معارضة قوية في بعض المقامات الاميركية التي ترى ان الاعارة والتأجير وسيلة مفيدة خلال مدة الحرب الطارئة ولكنه لا يعدُّ اساساً موافقاً لاقامة أسس التعاون الاقتصادي الدولي الدائم ، فلا ترغب أمة تحترم نفسها أن تظل معتمدة على مثل هذه الاعانة كما لا تتمكن بحال مادولة بمفردها مهما عظم غناها من اعانة بقية أنحاء العالم الى ما لا نهاية

ومهما يكن من أمر الدور الذي يمكن أن يؤديه الاعارة والتأجير في وقت السلم بحسبانه عنواناً لسخاء أميركا ومظهراً لتعاونها عملياً لانقاذ العالم من متاعبه ، إلا انهُ من الضرورة بمكان التفرقة بين الوسائل التي طبقت في أوقات الحرب وما يجوز الأخذ به بعدها ، فان أحوال السلام والحرب متباينة . وانه وان كانت المشكلة المالية تكاد تكون واحدة في السلم والحرب على السواء وهي الحاجة الى الدولارات لسداد أثمان السلع الاميركية إلاَّ أن المشكلة الاقتصادية مختلفة في الحالتين ، ففي أوقات الحرب نرى حاجة العالم ماسة الى السلع الاميركية أما في السلم فاذا لم يستطع العالم أن يبيع مقداراً أكثر من انتاجه لاميركا فلن يتأتى له الحصول على الدولارات للوفاء بأثمان ما يشتريه من السلع الاميركية ولا مناص له اذاً من تقييد مشترياته من اميركا والحد منها

ومن ثمَّ يتطلب تقويم الاقتصاديات العالمية واقالتها من عثارها توجيه الشؤون الاقتصادية والسياسية الدولية نحو اتجاهين اساسيين، الأول سلبي بخفض عوائق التجارة الدولية والحد من العقبات التي ما فتئت تحد من السير الطبيعي للاستبدال الدولي وكانت عاملاً هامًّا في نشوب الحرب الحاضرة ، والثاني ايجابي بتنسيق السياسات الاقتصادية القومية وتوجيهها نحو التعمير وابتكار الوسائل للقضاء على التعطل ، واتفاق الدول بشأن تثبيت الصرف وتنظيم انتقال رؤوس الاموال من دولة لاخرى ، والاستثمار الدولي ، والسعي لانشاء التوازن في ميزان مدفوعات كل أمة . ولن يتم هذا كله دون معاونة اميركا الفعالة سواء عن طريق الاعارة والتأجير او بغيره ، وأهم مظاهر هذا التعاون تنازلها عن سياسة العزلة التقليدية وان تكيف اقتصادها القومي — وقد أصبحت دائنة العالم — حتى تستورد أعظم مما تصدر وبذلك تحصل الدول العاجزة من تجارتها معها على فضلة تسدد بها ديونها ، وتقيم شؤونها الاقتصادية والمالية على أساس من التوازن مكين، على ان يسبق هذا — خلال الفترة التي تلي الحرب مباشرة — ان تفتح الاعتمادات المالية الضرورية لأعمال التعمير والانشاء ، وان توفى هذه الديون سلعاً بعد استقرار أحوال العالم وعودة الأمن والطمأنينة الى ربوعهما